ولاحظت اللجنة، في تقريرها الثالث، استمرار تردّي الوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة، فأكدت، مجدداً، ان سياسة الاستيطان الاسرائيلية تنفّذ بنشاط، وبتعمّد، وبانتظام، باستخدام أساليب قسرية في معظم الاحيان، متجاهلة، تجاهلاً تاماً، حقوق الانسان الاساسية. وقد ادّت هذه السياسة الى احداث تغييرات جذرية ضارّة في البنية الاقتصادية، والاجتماعية، للحياة اليومية للسكان العرب الباقين في الاراضي المحتلة، بالاضافة الى انها ادّت الى تغييرات عميقة ذات طابع جغرافي وديمغرافي في هذه الاراضي، بما فيها القدس، منتهكة اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للامم المتحدة.

واستناداً الى تقارير اللجنة، اتخذ مجلس الامن الدولي، في آذار (مارس) ١٩٨٠، قراره الرقم ٤٦٥، الذي أكّد فيه، مرة أخرى، انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي العربية المحتلة؛ وشجب قرار حكومة اسرائيل بدعم الاستيطان الاسرائيلي في هذه الاراضي؛ وأعرب عن بالغ قلقه ازاء ممارسات السلطات الاسرائيلية في تنفيذ السياسة الاستيطانية الاسرائيلية؛ ووضع في اعتباره المركز الخاص للقدس، وخصوصاً ضرورة حماية، وحفظ، الحجم الروحي والديني الفذّ للأماكن المقدسة في المدينة[١٧].

وينص القرار الرقم ٤٦٥ في فقرتيه ٥ و٦ على ما يلي:

«٥ ـ يقرر ان كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي، أو التكوين الديمغرافي، او الهيكل، أو المركز، المؤسسي للاراضي الفلسطينية وسائر الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، أو أي جزء منها، ليس له أي صحة قانونية؛ وان سياسة اسرائيل، وممارساتها المتمثّلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الاراضي، تشكّل انتهاكاً شديداً لاتفاقية جنيف [الرابعة]... كما تشكّل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل، وعادل، ودائم، في الشرق الاوسط.

«٦ ـ يعرب عن استيائه الشديد من مواصلة اسرائيل اتباع هذه السياسات والممارسات، واصرارها عليها؛ ويدعو حكومة اسرائيل، وشعبها، الى الغاء هذه التدابير، وازالة المستوطنات القائمة؛ ويدعوهما، بصفة خاصة، الى التوقّف، على وجه السرعة، عن انشاء، وتشييد، وتخطيط، المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس»[١٨].

كما طلب المجلس، في الفقرة ٧ من قراره: «من جميع الدول ألّا تقدّم أية مساعدة الى اسرائيل تستخدم، بصفة خاصة، في ما يتعلق بالمستوطنات في الاراضي المحتلة»[١٩].

وهكذا لفت المجلس الانتباه الى النتائج الخطرة التي تنطوي عليها سياسة اقامة المستوطنات الاسرائيلية، وعدم شرعيتها. لقد بقي هذا القرار والقرارات السابقة دون تنفيذ؛ اذ تواصل اسرائيل انشاء المستوطنات، ونقل قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد الى الاراضي المحتلة؛ ويواصل بعض الدول تقديم مساعداته، المادية والبشرية، الى اسرائيل.

وكان توطين المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي في الاراضي المحتلة محلّ استعراض الاجتماع الوزاري لـ «لجنة التسعة» المعنيّة بفلسطين، والتابعة لحركة بلدان عدم الانحياز. وقد عُقد ذلك الاجتماع في ١١ آذار (مارس) ١٩٩٠، في تونس. وفي تلك المناسبة، أعرب وزراء خارجيات بلدان عدم الانحياز عن بالغ القلق ازاء الحالة الخطرة السائدة في الشرق الاوسط؛ ونبّهوا الى ان